

في افتتاح الدورة التدريبية لقيادات منظمات المجتمع المدني حول الرقابة الانتخابية

## القاضي الحكيمي: لجنة الانتخابات حريصة على العمل بشفافية لإنجاح الاستحقاق الديمقراطي



تلازم عدالة ونزاهة الانتخابات مع وجود رقابة واعية ومستقلة ومتعددة تقوم على شرعية قانونية وحماية شعبية. وأكدت كلمة منظمات المجتمع المدني التي ألقاها الدكتور أحمد سنان أن الانتخابات تعد المدخل الحقيقي لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ولا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تتسم بالشفافية والنزاهة والكفاءة وهو ما يتطلب أيضاً وجود رقابة كفؤة ونزيهة ومسؤولة.. لافتاً إلى أن تنظيم هذه الدورة يؤكد وبيرهن أن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ممثلة بالقضاة الأفاضل أكثر حرصاً على إرساء قيم النزاهة والشفافية.

الرقابة الإيجابية هي التي تقوم على الحيادية والتجرد والاستقلالية المطلقة والإيمان بالبادئ والقيم الديمقراطية الصحيحة. إلى ذلك أشارت كلمة المديرين التي ألقاها القاضي يحيى محمد الماوري إلى أن الرقابة على الانتخابات العامة تمثل أهمية بالغة في تطوير العملية الانتخابية وضمان نزاهتها وفعاليتها وحماية حقوق الناخبين في حرية الاختيار ومنع استغلال أصواتهم بما يخالف إرادتهم الحقيقية، لافتاً إلى أن أهمية الرقابة على الانتخابات لا تقتصر في الديمقراطيات الناشئة كما هو الحال في بلادنا ولكنها تكتسب الأهمية ذاتها في الديمقراطيات العريقة، كما أن تاريخ التجارب الانتخابية يؤكد

الأوروبية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يهدفان من خلال هذه الدورة إلى تعزيز مستوى الشفافية والنزاهة للعملية الديمقراطية في اليمن. مدير عام الرقابة المحلية في اللجنة عبد الحكيم الشدادي طالب المنظمات والهيئات والأحزاب المعنية بالرقابة الانتخابية بالعمل على تأهيل كوادرها تأهيلاً قاصراً ولا تمتلك إمكانية الإسهام الإيجابي في تطوير التجربة الانتخابية.. مضيفاً أن الرقابة التي لا تقوم على هدى القانون وعلى وعي تام بأحكامه تعتبر في الأصل رقابة صورية وليس لها تأثير حقيقي في الواقع، وفي الوقت ذاته فإن

أكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي التزام اللجنة بتحمل مسؤوليتها الكاملة في إنجاح الاستحقاق الديمقراطي المتمثل بالانتخابات الرئاسية المبكرة المقرر إجراؤها في 21 فبراير القادم. جاء ذلك في حفل تداشين فعاليات الدورة التدريبية لقيادات منظمات المجتمع المدني حول الرقابة الانتخابية المحلية التي تنظمها اللجنة العليا للانتخابات بالتعاون مع مشروع الدعم الانتخابي تحت شعار (تعزيزاً لشفافية العملية الانتخابية) بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمه الرزاق علي حمد ونائب رئيس اللجنة القاضي خميس الدين ورئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل حمزة وأمين عام اللجنة سلطان حاجب بمشراكة 144 يمثلون قيادات 57 من المنظمات والهيئات المعنية بالشأن الديمقراطي. وأشار القاضي الحكيمي في سياق كلمته إلى أن اللجنة حريصة كل الحرص على العمل وفق المبادئ التي تشكلت في ضوءها اللجنة من قبل منتسبي السلطة القضائية والمتعلمة بالشفافية والنزاهة والمهنية الكاملة. وتطرق القاضي الحكيمي إلى المسؤوليات والمهام الجسيمة التي تتحملها اللجنة في إيصال الدعوة التوعوية لحشد الناخبين للتوجه إلى مراكز الاقتراع وخلق زخم انتخابي يلبى تطلعات العملية الديمقراطية.

ودعا رئيس اللجنة العليا للانتخابات كافة منظمات المجتمع المدني وكل القيادات المجتمعية والأحزاب السياسية إلى الاضطلاع بمسئولياتها الوطنية ومسئولة اللجنة في خلق ثقافة انتخابية تعطي الحق لكل مواطن يعني بلغ السن القانونية في المشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة خاصة أن اللجنة أعدت كافة الترتيبات اللازمة لاستقبال من بلغوا السن القانونية أو المتواجدين في غير مراكزهم الانتخابية. وأضاف القاضي الحكيمي أن قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته رقم (13) لسنة 2001م كفل للهيئات والمنظمات ووسائل الإعلام حق الاطلاع والرقابة على سير العمليات الانتخابية والاستفتاءات التي تجرى في الجمهورية اليمنية، وأوكل للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وضع الضوابط والقواعد التي تنظم هذا الحق، وحرصاً من اللجنة على ذلك فقد قامت بإصدار نظام إطلاع الأحزاب والهيئات الشعبية ووسائل الإعلام المختلفة على سير العمليات الانتخابية والاستفتاء وأطلقت عليه اسم «دليل المشاركة في الاطلاع والرقابة على سير العمليات الانتخابية والاستفتاء».

وأكد رئيس لجنة الانتخابات أن اللجنة حريصة على تمكين الهيئات والمنظمات ووسائل الإعلام من المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية والقيام بواجبها بالشكل المطلوب وتمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعملية الانتخابية. وعبر القاضي الحكيمي عن شكره للتفاعل البناء من قبل المشاركين متمنياً لهم التوفيق والنجاح في مهام نشر الوعي المجتمعي للرقابة الناجحة. من جهتها أشارت رئيسة قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضي سامية عبد الله سعيد مهدي إلى الأهمية التي تكتسبها هذه الدورة التدريبية التي تنظمها اللجنة ممثلة بالقطاع بالشراكة مع الأصدقاء المانحين، في إطار تجسيد وتفعيل عملية الاطلاع والرقابة على سير الإجراءات للانتخابات الرئاسية المبكرة. ودعت القاضي سامية مهدي كافة المشاركين إلى الاستفادة القصوى من محاور الدورة بما يساهم في تفعيل دليل المشاركة في الاطلاع والرقابة على سير العملية الانتخابية الذي يعتبر المحور الرئيس لهذه الدورة. بدورها دعت المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رندا أبو الحسن قيادات منظمات المجتمع المدني المشاركين في الدورة إلى الاستشعار بالمسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقهم والتي تتطلب منهم الشفافية والحرص على مصلحة البلد.. مشيرة في هذا السياق إلى الدور المهم والكبير الذي يضطلع به المجتمع المدني في دعم الانتخابات ودعم الحوار الوطني.. مشيدة بدور اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في توسيع الشراكة المجتمعية والخطوات التي نفذتها عملياً من خلال تشكيل الجان الانتخابية من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذا دعوتها لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب للمشاركة في الاطلاع والرقابة على الانتخابات.

وعبر كبير الخبراء في مشروع المفوضية الأوروبية فليب جاك عن سعادته لحضور تداشين هذه الفعالية المهمة التي تعتبر -كما وصفها- خطوة مهمة جداً لانعقادها ضمن سياق التحولات الحالية في اليمن.. لافتاً إلى أن المفوضية

تقديرًا لجهودها في خدمة التعليم بحضرموت

## السلطة المحلية ومجمع فوة للبنات بالمكلا، يكرمان التربوية فائزة بامطرف



وأكدت أن ما تحقق في المجمع يعكس عملاً جماعياً وتشاركياً بين أطراف العملية التربوية والتعليمية ممثلة في الطلاب ومجالس الآباء والتفنيدي لمؤسسة المدرسية والدعم المجتمعي والمؤسساتي. وقالت إن إقامة هذا الحفل يعكس معاني الفداء والعرفان الذي يجب أن يسود مؤسساتنا وأما إدارية متميزة ورائدة من رائدات التعليم. وأشارت الكلمات إلى أن مجمع فوة التعليمي بات معلماً من معالم النجاح في مجال التربية والتعليم.. مضيفة أن هذا التكريم هو تكريم للمرأة في حضرموت وللأسرة والنموذجية التي كانت وراء نجاح الأستاذة فائزة بامطرف التي شكرت بدورها في كلمة لها هذا الفداء من الحاضرين ومن مجمع فوة.

المكلا / مجدي بازباد : تصوير/ مجدي الدين سالم  
قال وكيل محافظة حضرموت الأخ أحمد جنيد الجنيد إن المرأة الحضرمية تمتاز بفكر خصب وإرادة صلبة تستطيع التحليق في سماء النجاح مثل أخيها الرجل إذا ما أفسح لها المجال لخوض غمار أي مجال من مجالات الإدارة أو الاقتصاد أو السياسة أو التعليم.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها يوم الخميس الماضي في حفل التكريم والوفاء والعرفان الذي نظمه مجمع فوة التعليمي بالمكلا للأستاذة القديرة والمعلمة الفاضلة فائزة فرج بامطرف وكذا تكريم أوائل الطالبات وأثنى الوكيل الجنيد على الرصيد الكبير الذي قدمته المحنثي بها لقطاع التعليم في حضرموت خلال مسيرتها التربوية والتعليمية الناجحة وقال إنها تعد نموذجاً للمعلمة القديرة والإدارية الناجحة التي أسهمت في تطوير المنشآت التربوية التي تبوات إدارتها واستطاعت تسخير الإمكانيات لمصلحة العمل التربوي وخلق شراكات متينة مع المعلمين والعاملات والطلبة والطالبات الأمر الذي أسهم في نجاح العمل التربوي داخل المجمع وتخريج جيل من المتفوقات على مستوى المحافظة. كما أقيمت في الحفل الذي حضره وكيل عوض عبدالله حاتم وكيل حضرموت لشؤون مديريات الساحل وعلي عمر ماهيصمي الوكيل المساعد وسالم صالح بن عبدالمكلا رئيس مجلس الآباء بجمع فوة التعليمي وعبدالله بن هامل رئيس لجنة الخدمات ومديرة مدينة المكلا وعملي مسئولين في المرافق الحكومية وفي مكاتب التربية والتعليم بالمحافظة والمديرية عدد من الكلمات من قبل الإخوة صالح

## جامعة عدن تؤكد تطبيقها إستراتيجية التطوير الإداري



العلاوات وغيرها بما توفر لها من اعتمادات مالية وسمحت به ميزانيتها المتواضعة مقارنة بالجامعات الحكومية الأخرى. وأدان اجتماع استغلال عدد لايزيد على أصابع اليد الواحدة الأوضاع التي تمر بها البلاد حالياً وفي ظل وجود امتياز الحصول على قروض بتشهيد الجامعة، بقيامهم بالالتفاف على اللوائح والقوانين والنزوير والاقتراض من أكثر من جهة في الوقت ذاته دون أن يكون لديهم أي رصيد شهري يتبع الإيفاء بالاقساط المتعددة لمصادر الاقتراض. وأوضح الاجتماع أن الجامعة ستواصل التحقيق الإداري مع إحدى الحالات التي ضبطت بقيامها بالنزوير للحصول على قروض متعددة في آن واحد، مؤكداً أن الجامعة لن تتهاون مع أي حالة تستهوه اقتراق القوانين واللوائح وستتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف النظم والقوانين الجامعية وستحافظ على مكانة الجامعة المرموقة التي تميزت بها لأكثر من أربعين عاماً، وستلتقي قريباً مع جهة الاقتراض للوصول إلى صيغة

تفاهم لتسديد حقوقها من رواتب المقترضين. وأكد الاجتماع أن جامعة عدن لن تالو جهداً وستستعمل مسؤوليتها تجاه منتسبيها وستواصل متابعتها للحصول على مستحقات منتسبيها، وسترفع مجدداً مذكرة إضافية إلى وزارة المالية لمطالبتها بالإيفاء بالاستحقاقات المالية لعدد من موظفيها والأساتذة الذين حصلوا على ترقية في القاب علمية أعلى... وكذا المتابعة المستمرة لمحاولة إعادة البنود المالية التي ألقاها وزير المالية من ميزانية الجامعة وأثرت على بعض جوانب نشاطها. إلى ذلك وجه الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن في إطار الإستراتيجية الجديدة لتطوير الإدارة بجامعة عدن، الدكتور/ ياسر محمد بأسرة الأمين العام المساعد للجامعة بسرعة إنجاز اللائحة الداخلية والهيكل التنظيمي العام للجامعة عدن وإدارتها العامة وامتداداتها الإدارية المختلفة لتقديما لمجلس الجامعة في اجتماعه القادم لمناقشتها وإقرارها.

عبد نصر باغريب :  
ترأس الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن مساء أمس الأول الخميس اجتماعاً للجنة التقييم الإداري بجامعة عدن لمناقشة سبل تطوير آليات عمل الأمانة العامة للجامعة وإدارات الشؤون الإدارية والمالية والقانونية بالجامعة.

وأقر الاجتماع معالجة جملة من القضايا التي أدت تداعياتها السابقة إلى نتائج لا تليحجم الطموح المأمول في الأداء لإدارات الشؤون الإدارية والقانونية والمالية جراء الأليات الإدارية التي اتبعت منذ نحو ثماني سنوات وأثبتت التجربة عدم فعاليتها العالية في خلق تكامل حقيقي للأداء الإداري.

ودعا الاجتماع إلى تطوير جميع آليات العمل الإداري واستحداث أسلوب حديث يميز بالسلامة والسرعة والمرونة في آليات التنسيق والتواصل وتبادل البيانات الوظيفية والإدارية الكاملة بين الإدارات المختلفة بالجامعة، بحيث يعود بالنفع وتحقيق الأهداف وفاعلية الأداء الوظيفي وتطويره. وحث الاجتماع على أهمية إجراء تنقلات وظيفية لمدرء الشؤون الإدارية والمالية والإدارات التابعة للأمانة العامة للجامعة لتحقيق مستوى أعلى من الأداء، بما يؤدي إلى تحسين الأداء وتطبيق توجهات الإستراتيجية التطويرية الجديدة لإدارة الجامعة. وشدد الاجتماع على أن الجامعة ملك لكل منتسبيها وعلى الجميع العمل باجتهاد